

إلى المعترضين علينا للأب أنستاس ماري الكرملي

اعترض علينا في (الرسالة) ١٠ : ٨٦٩ حضرة الأستاذ اللغوي سعيد الأفغاني وغيره على أن جمع أفعل ومؤنثه فعلاء ، غير مستند إلى نص صريح ! (كذا) كأن قول سيبويه غير موثوق به ! وذلك ، « لأن نص سيبويه قاصر^(١) (كذا) ، على أن جمع التكسير لأفعل فعلاً هو فعل العين^(٢) (كذا) . وما أظن أن كيفية تكسير هذه الصيغة كانت محل خلاف ؛ وليس فيها شاهد على خطأ قولهم : سخور ملساء . » وإنما كان الأب بحاجة إلى نص صريح يستثنى فيه هذه الصيغة من القاعدة العامة ، وهي : أن نص جمع التكسير يكون بالمفرد المؤنث وبالجمع على السواء ؛ فلك أن تقول : أشهر محرمة ، وأشهر محرمات ؛ وأياماً معدودة ، وأياماً معدودات ؛ كما في القرآن الكريم وغيره . فما الذي يفرد صيغة واحدة بين جميع صيغ النص بحكم خاص ؟ هذا ما يجوج الأب الإبراه^(٣) عليه . أما استقراءه الشخصي ، وطلبه من مخالفة الإتيان بشاهد ، فلا يردان حجة ، لأن المقيس لا يلزم له شاهد انتهى ...

قلنا : إننا لا نحتاج إلى نص صريح تستثنى فيه هذه الصيغة لأن قاعدة جمع أفعل فعلاً ، قاعدة قائمة بنفسها ، وليس لها صلة بالقاعدة العامة ، إذ هي قاعدة خاصة بهذا الوزن ، والآيات

(١) لم نجد في ما بأيدينا من كتب اللغة وكلام الأقدمين الفصحاء ورود « قاصر » بمعنى « مقصور » ؛ لأن ورود « فاعل » بمعنى « مفعول » سماعي لا قياسي . ولعله من غلط الطبع لا من غلط الكاتب وهو بليغ فصيح في ما توشيه أنامله اللبقة

(٢) لعله أراد أن يقول ضم الفاء أو ضم الأول فتزل به الفلم !
(٣) لعله أراد : أحوج الأب إلى الإبراه إليه . غذف ووصل وهو هنا غير مضطر إلى هذا العمل . ثم إن « أبره » ذكره اللغويون لكن معنى الواحد غير معنى الآخر . وقد قالوا : « برهن » مولد بخلاف أبره ؛ لكن الأزهري وهو النزي الفذ استعمل « برهن » للمولد في كلامه ولم يستعمل أبره والسبب واضح ، لأن هذا غير ذلك . قال في الكلمات : « البرهان للحجة والدلالة وبرهن عليه : أقام البرهان — وهو المطلوب هنا — وأبره : أتى بالبرهان والمعجائب وغلب الناس » انتهى

القرآنية ، والأحاديث النبوية الصحيحة الرواية ؛ والمسومع من كلام فصحاء العرب وبلغائهم هي أحسن شاهد ، بل أحسن قاعدة لما يزيد أن ثبته ، ولا يهمننا بعد ذلك ضوابط النحاة ، وقواعد الصرفيين ، وآراء اللغويين ، وتحكمات التأولين ، وأرباب الأحكام العربية ، لأنهم لم يستقروا جميع قواعد اللغة المضربة . وبيدنا شواهد لا تحصى تدل على نقصان ضوابطهم وتبماتهم واستقراءاتهم ، وربما ذكرنا شيئاً منها في فرصة مناسبة^(١)

ولهذا لا نعتمد في أغلب الأحيان على قواعد النحاة ولا على ما يقوله اللغويون ، إلا إذا اتفق كلامهم وما ورد في الآي القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة ، وما سمع من كلام فصحاء الأقدمين الصادق النسب إليهم ، فإن لم يتفق ، لا نحفل بكلام الخليل ، ولا بأقوال سيبويه ، ولا بآراء تفتويه ، ولا بنص عفتويه . فلقد رأينا في الآيات البدئية نوعاً مختلفة واردة مفردة مؤنثة لموصوفات أو منمنونات مجموعة ، كما قال حضرة أستاذنا الكريم النابه الأفغاني ، ونحن تبعتها في جميع ما نكتب ، وكتبنا ... فقد جاء مثلاً في سورة الحج : « والفاضية قلوبهم » ؛ وفي سورة الإنسان : « ودانية ظلالمها » ؛ وفي سورة الهمزة : « في عمد ممددة » ؛ وفي سورة التوبة : « والمؤلفة قلوبهم » ...

لكننا لم نر مرة واحدة صفة مفردة مؤنثة لموصوف مجموع جمع مكسر كقول أحدهم : كريات حمراء ؛ مع أننا وجدنا أمثلة مختلفة وكثيرة لقولهم : أياماً معدودات ، وأياماً معدودة ؛ وأشهر محرمات ، وأشهر محرمة ، ولم يستعمل الوجهان ، مرة هذا ، ومرة هذا ، لا لجواز النطق بهما ؛ فلماذا لم يأت أمثالها في الآي الفصيحة ، بل جاءت كلها على فعل ؟ ذلكم — ياسادتي — لأن القول بفعلاء في مثل هذا الوطن لا يجوز البتة ، ولأنه

(١) فقد قالوا مثلاً : إن فعلاً « كغراب » لم يأت جمعاً إلا في اثني عشر حرفاً . وأما نحن فقد جمعنا منها واحداً وأربعين . وقالوا : إن فعلاً « كفلاوس » جمع فعل للشرك نادر غير قياسي . وقد جمعنا منها عشرة إلى الآن . وقالوا : لم يرد فعل كدرم إلا أربعة أحرف . وقد جمعنا نحن منها إلى الآن أربعة عشر حرفاً إلى غير ذلك من الأقوال غير الصحيحة ، الفاضحة لتأكيدهم الكثيرة الأوهام ، فلذا لا يمكن أن يعول على آرائهم إلا بعد تعميمها كل التعميم وبعد الاجتهاد فيها وإنعام النظر في تحقيقها .

غلط شنيع فظيع ، تلغنه الإنس والجن ، وملانكة السماء ،
وأهل النار جميعاً !!
وكيف يجوز لك أن تقول : رجال سوداء ، ونساء سمراء ،
ونهارات غراء ، وليال سوداء ... ؟ إني أعد ذلك كقراً وبسلاً
ولمنة وتحقيراً للغة الضاد !!

في المائة والأربع عشرة سورة ، سبعة وسبعون ألف كلمة ،
وتسعمائة وأربع وثلاثون كلمة ، وليس فيها شاهد واحد على ما يدعى
هؤلاء الساكنين ! وفي تلك السور من لغات القبائل خمسون
لغة ، وقد استخرجناها من تفسير الطبري الكبير ، الواقع
في عشرين مجلداً ، ومن كتاب الإقنان السيوطي ، ودونك
أسماء تلك القبائل مرتبة على حروف المعجم :

- ١ - أزدهنوة ٢ - أشمر ٣ - أمار ٤ - أوس
- ٥ - بيلي ٦ - بنو حنيفة ٧ - بنو (١) العنبر (لا بنو
النُّبَر ، كما وهم أحدم) ٨ - بنو جُفَاءة ٩ - تغلب
- ١٠ - تميم ١١ - قيف ١٢ - جُذام ١٣ - جُرم
- ١٤ - حضرموت ١٥ - حير ١٦ - ختم ١٧ - خزاعة
- ١٨ - الخزرج ١٩ - سبأ ٢٠ - سدوس ٢١ - سعد
- المشيرة ٢٢ - السكاسك ٢٣ - طيبي ٢٤ - عامر بن
- صمصمة ٢٥ - عذرة ٢٦ - المائلة ٢٧ - عُمان (وزان
غراب) ٢٨ - عتر ٢٩ - عنس ٣٠ - غامد ٣١ - النشاة
- ٣٢ - غسان ٣٣ - غطفان ٣٤ - العوث ٣٥ - غيلان
- ٣٦ - فرسان ٣٧ - قريش ٣٨ - قيس ٣٩ - كنانة

(١) ضبطت (مذحج) كجلس في جميع كتب التاريخ والانساب
واللغة ، أي بفتح الميم وإسكان التال المعجمة وكسر الحاء وفي الآخر جيم .
لكننا وجدنا في مجلة المجمع العلمي العربي التي تنشر في دمشق في سنتها
١٧ : ٣٨٦ مضبوطة بضم الأول فشككتنا في صحة ضبطها ولا رجعتنا
إلى تاج العروس ، ألفناه يقول في (ذحج) : • ومذحج كجلس ،
وهو الذي جزم به أئمة اللغة الأنساب ، وشهد ابن خلكان في الوفيات ،
فضبطه بضم الميم ، انتهى . وقد راجعنا هذا الكتاب النفيس في نسخ
عدة ، فلم نجد الزبيدي صادقاً في كلامه على ابن خلكان ، فالنسخة البولاقية
تذكره بالفتح ، وكذلك نسخة باريس ونسخة إيران . وعندنا من نسخ
هذا الكتاب الخطية ثلاث : الواحدة منهن مسوده المؤلف تسمية ، وهي
مضبوطة هناك بالفتح ، ونسخة قديعة حسنة الخط ، وهي بالفتح أيضاً ونسخة
قديعة ثانية وهي أيضاً مضبوطة بالفتح . فسامنى هذا الانشاث على المؤلف
رحمه الله ؟ فهذا ما لم تفهمه ا فضم الميم خطأ ولم يذكره أحد . وأما
الصحيح فهو بفتحها لا غير .

٤٠ - كندة ٤١ - نلم ٤٢ - مدين ٤٣ - مذحج (١)
(وزان مجلس) ٤٤ - مزيئة ٤٥ - النمر ٤٦ - نمر
٤٧ - هذيل ٤٨ - هوآزن ٤٩ - الجيلة ٥٠ - اليمن
على أن الحقيقة هي : أن لغات قبائل العرب تنيف على المائة ،
لكنني لم أوجهها إلى الآن . ثم قد يكون في القبيلة الواحدة لغتان
ما عدا اللغة الفصحى ، وإذا طالعت في تاج العروس ما جاء على
الأنفحة في مادة (ن ف ح) تصدق ما تقوله لك .

هذا ما عدا ما ورد في القرآن من الكلم اليونانية والرومية
والفارسية والأرمية (السرانية) ، والحبشية والبربرية ، والعبرية
والقبطية . وقد طالعتنا (القرآن) مراراً لا نحصى ولم نجد فيه
كلمة واحدة تؤيد مدعاهم . وطالمتنا (النهاية) لابن الأثير ، وهي
في أربعة مجلدات ، وتحوى أصدق الأحاديث النبوية الصحيحة
ولم نجد شاهداً واحداً على ما يفتنون . وكذلك لم نجد حرفاً واحداً
في شعر الأقدمين ، ولا في كلام فصحاءهم المفوهين ، ولا في
(القاموس) وهو في أربعة مجلدات ، ولا في (لسان العرب)
وهو في عشرين مجلداً ، ولا في (تاج العروس) وهو في عشرة
مجلدات ضخام كبار ، ولا في (الفائق) للزغشري وهو في مجلدين
كبيرين إلى غيرها (كصحاح) الجوهري و (الكليات) لأبي
البقاء و (ديوان الأدب) للفراربي ، وقد خططنا بالجرمة تحت
كل كلمة ، علامة على أنها طالعتنا تلك المصنفات حرفاً وبكل
تدبر وترو ، وذلك للمرة الثالثة أو الرابعة على كل تقدير ، ومن
يشك راجعنا في هذا الأمر .

فإذا كان النحاة والمصرفيون لم ينتبهوا إلى هذه الحقيقة
الناصة البيان ، أفهدنا ذنبنا ياسادق الكرام ؟

ثم إن أكبر نحاتهم غلط أغلاطاً كثيرة ، كبيرة ، صغيرة
تكاد تكون جريرة ، أريد بهذا الإمام سيبويه . فقد ألف
(الكتاب) فتقده أبو بكر الزبيدي في (كتاب الأبنية والزيادات
على ما أورده فيه مهذباً) وعنى بطبعه المستشرق الإيطالي
إغناطيوس جويدي ، وطبعه في رومة سنة ١٨٩٠ م

وقد وجدنا نحن أغلاطاً كثيرة للخليل بن أحمد الفراهيدي

(١) من يقل (بني النبر) في (بني النبر) فانه يسود وجه التاريخ
ويقله رأساً على عقب .

أو لون . كقولك : رجل أهيء ، وامرأة هيفاء ، ونساء هييف ورجال هييف ، ورجل أحور ، وامرأة حوراء ، وقوم حُورٌ ، ونساء حور . ومنه في سورة الرحمن : « حور مقصورات في الخيام » . وفي سورة الطور : « وزوجناهم بحور عين »

(الرابع) أن يكون للنت المذكر نعت مؤنث يقابله ومن لفظه ، وبالعكس ، فإن لم يكن كذلك ، لم يجز تكسيه على فُعل ، بل على وزن آخر سمع عنهم . تقول في جمع حسناء : حسان لأنه ليس لها مذكر من لفظها على وزن أفعل . ومنه في سورة الرحمن : « فيهن خيرات حسان » . وفيها أيضاً : « متكئين على رفرف خضر وعبقرى حسان »

وتقول في جمع الصقلاء ، وهي اللهضة الخضر الصقال للسبب المذكور . وقالوا : أعوام عوم ، كسكر ، ومفردها عام أعوم ولم يقولوا ستة عوما . قال الفجاج :

من حرّ أعوام السنين العوم

(الخامس) إذا أشير إلى الجمع المكسر بضمير مفرد مؤنث لكونه لغير العاقل ، أو جاور (فملاء) وصف مفرد مؤنث يصح أن يكون للفرد وللجمع على السواء ، فانت مخير في أن تمته بفعل أو بفملاء ، وإذا كان اللفظ في الشعر والوزن يقتضى (فملاء) فلا تخف من أن ترن اللفظ هذا الوزن . وكذلك يقال على الجمع المكسر لغير العاقل ، فيصاغ نعتة على (فملاء) إذا كانت هيئة ذلك الاسم المجموع بهيئة نعت مفرد مؤنث تقول : قنا خطية ملد ، وقنا خطية ملداء ، لأنك نصف تلك القنا بأنها (خطية) وبأن هذه (الخطية) ملد ، أو ملداء .

وما عدا ذلك لا يجوز لك أن تمت الاسم المكسر بنعت مفرد مؤنث ، ولا سباً إذا كان الاسم المنعوت مجموعاً جمعاً مؤنثاً سالماً ، فلا تقول قط كريات بيضاء .

« يتبع »
الأب الأستاذ ماري الكرمي

أحد أعضاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية

بغداد في ٢٦ / ٩ / ١٩٤٢

أستاذ سيبويه ، وليس الآن محل ذكرها هنا . ومثل ذلك قل على عدد جمع من القداى . أما لغة القرآن والأحاديث الصحيحة والسموع من كلام بلقاء العرب كالوارد في البيان والتبيين ، وكتاب الحيوان ، وكلامها للجاحظ ، وكالوارد في الكامل للمبرد ، وكذلك كور في الأغاني ، وما كان من هذا القبيل فهو كالإبريز النقي الذي لا عيب فيه

فكيف نصدق بمد هذا أقوال هؤلاء الأئمة ومن اتبهم من غير أن تحقق أقوالهم ويبحث عما فيها من الوهن والفتاهة ؟ فهل أوتوا التنزيل من السماء حتى لا يجسر أحد على تحطيمهم ، أو التعميق عليهم ، أو الاستدراك عليهم ؟ وهل أوصد باب الاجتهاد في لغة الضاد ، كما أوصد بعضهم باب الاجتهاد في الدين ؟ — إن الله مع الصابرين

شروط جمع أفعل فعلاء على فعل

لهذا الجمع القائم بنفسه ستة شروط وهي :

(الأول) أن يدل على (لون) ويكون (نعتاً) صرفاً لا منقولاً إلى الاسم أو الموصوفية ، ولهذا يجمع أسود على أساود للحمية الكبيرة فيها سواد ، وأجدل على أجادل للصقر ، وأدم على أدام للقيد ، إلى نظائرها . ومن النموت الدالة على لون أو شية وهي على فُعل ما جاء في سورة المرسلات : « كأنه جملة صفر » . وفي سورة طه : « ويوم ينفخ في الصور ونحشر الجرمين يومئذ زرقاً » . وفي سورة فاطر : « ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرايب سود » . وفي سورة الكهف : « ويلبسون ثياباً خضراً من سندس » . وفي سورة الإنسان : « عليهم ثياب سندس خضر » . إلى غيرها وهي كثيرة . ومما سمع عن فصحاء العرب قولهم : حُدل ككتب جمعاً لأحدل وحدلأه . قالوا : هذا شاذ لأن أفعل وفملاء من الألوان والعيوب والشيات يجمعان على فُعل بالضم والسكون . إنما تقل بعضهم طائفة من الألفاظ من هذا القبيل على لغة لبعض قبائلهم ، فأنهم يتقلون ما هو مخفف من باب الشاذ ، ولا تقن عليه إذ لا يحق لك أن تفعله

(الثاني) أن يدل على (عيب) إلم يدل على (لون) كما في سورة البقرة « سم بكم عمي فهم لا يرجعون »
(الثالث) أن يدل على (حلية أو زينة) إلم يدل على عيب

حكمت محكمة دمنهور العسكرية بجملة ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ في القضية رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٤٢ جنح عسكرية ضد سالم علي المنزوي س ٢٥ بقال عزبة عبد الله عمر تبع قافلة مركز أبي حمس بالفرامة ٥٠ جنيه وللصادرة والخلق والتعليق على باب محله والنشر على مصاريفه ليصه سكرأ وشاياً بسر أزيد من المحدد بالتعميرة